

## المسرح الجديد للسياسة الدولية

### الدول الكبرى قبل الحرب وبعدها

الأرض ملعب — كما قال شكسبير — والناس على ظهرها فرقة تمثيل . . . وهؤلاء الممثلون ضروب وشكول ، وألوان ، منهم الجليل والضئيل ، ومنهم القصير والطويل ، والبدين والنحيل ، والتافه الذي لا يؤدي إلا صملاً تافهاً مثله ، والقوى الجبار الذي يحتل صدر المسرح ، ويروح ويفغدو في زهو وكبرياء . ومنهم التميم الوسيم ، الحسن البزة والشارة ، المدجج بالسلاح من قة رأسه إلى أخمص قدمه . ومنهم من يسعى في أسمال بالية ، ووثياب ممزقة رثة ، وهو أعزل من السلاح ، وقد ألحت عليه الأمراض والعلل . فسعاله لا ينقطع ، ودمعه لا يرقأ . . . وفي الممثلين طوائف لها صور وأجسام ، وليس لها إرادة ولا روح ، إذا تحركت أو ضحكت ، فإنها لا تفعل ذلك بمحض رغبتها وإرادتها بل لأن وراء الستار شخصاً يحركها ويضحكها ، وذلك بواسطة جبل يمسك بيمينه : يجذبه ذات اليمين فتتحرك ذات اليمين ، ويجذبه إلى الشمال فتتحرك نحو الشمال . ثم يديره إدارة فنية فترقص تلك الصورة وتلعب ، أو تضحك وتطرب . . . وللقارئ الحق — كل الحق — في أن يصف ما يجري على المسرح بأنه مأساة أو مهزلة أو ملهاء ؛ أو رواية — كما قال شوقي — لم تتم فصولها . فذلك أمر متروك لحصافة القارئ ولباقته . . .

ولست ادري هل تجرى الكواكب الأخرى ، مثل المشتري والمريخ وزحل وروايات كالتى تجرى وتمثل على ظهر كوكبنا الصغير . وبإلتيتنا كنا نعرف ، حتى نستفيد به من المقارنة والموازنة . لأن الشيء لا يعرف مقداره ، كما قيل ، إلا إذا قيس إلى غيره ، فأما ونحن في حالة جهل تام بما يجري في تلك الكواكب العظيمة ، فإنى أستطيع أن أزعم أن روايتنا أبداع الروايات ، وأنها أبعث للأسي

والآلم والضحك والتسلية في آن واحد مما يجرى في أي كوكب آخر . ومن شاء أن يأبى على هذا الزعم فليتفضل ويثبت دعواه ، ويقرع الحجة بالحجة ، والبرهان بالبرهان .



والآن ، وقد مهدت لموضوعي بهذه المقدمة الوجيزة ، يمكنني الآن أن أدعو القارئ لأن يجلس معي لتأمل في هذا المسرح الطريف ، ولنلقى نظرة على أكبر الممثلين فيه .

قضى النظام — أو إن شئت عدم النظام — السياسي لعالمنا هذا أن يقسم سطح الأرض إلى أقسام تسمى وحدات سياسية ، وهذا التقسيم يشمل سطح الأرض كله ، أو على الأقل ذلك الجزء من سطح الأرض الذي لم تغمره البحار والمحيطات ، وتركته جافاً يابساً ، طافياً فوق سطح الماء ؛ استولى الإنسان على هذا اليابس ، وقسمه إلى وحدات سياسية ، بحيث لم يترك شبراً واحداً من الأرض إلا أدخله في واحدة منها . وهذا التطور السياسي الكبير ، لم يتم كله إلا في نهاية القرن الماضي ، ورسم الإنسان بين هذه الوحدات « حدوداً » ترينا في وضوح وجلاء أين تبدأ كل وحدة وأين تنتهي ، وأمكنا بذلك أن نقدر مساحتها وعدد سكانها .

ومع أن هذه الحدود والتقسيمات السياسية من صنع الإنسان ، وليست منطبقة دائماً على ظاهرات طبيعية ، فإنها أصبحت ، برغم ذلك ، محاطة بنوع من الحرمة والقداسة ، كأنها جبال قائمة لا تتزعزع ، ولا بد من حروب دموية ، ومعارك طاحنة لكي تحرك هذه الحدود عن مواضعها .

وهكذا أصبح هذا العالم الإنساني مقسماً إلى وحدات تختلف في الحجم (المساحة) وفي عدد السكان ، وفي موازدهم الاقتصادية ، وفي حظهم من الرفاهية والرخاء والتعليم ، وإذا صرفنا النظر عن الأقطار التابعة لغيرها ، تبقى لدينا وحدات سياسية نسميها « الدول » تتصرف كل دولة منها في مساحة محدودة من سطح الأرض ، هي صاحبة الأمر والنهي فيها إلى حد كبير . ولا أستطيع أن أذكر عدد هذه الدول على وجه التدقيق خشية أن يفوتني بعضها ، ولكن عددها من غير شك يربو على الستين ، ولكيلا يكون هناك مجال

لللبس أريد أن أنص صراحة على أن هذه الدول تشمل دولة مثل كندا وأستراليا واتحاد إفريقية الجنوبية ، وزيلنده الجديدة ، وإيرلنده الحرة . فإن هذه كلها دول ذات سيادة ، وإن كانت داخلة ضمن الاتحاد البريطاني .

قضت الظروف إذن أن يقسم سطح اليابس بين نيف وستين دولة منفصلة ، غير متساوية ولا متكافئة : وإذا كنا نحن معشر الآدميين لا نتساوى كأفراد ، لا في الطول ولا في العرض ولا في الوزن ، ولا في الثقافة والعلم والسن ، فيجب ألا نعجب إذا رأينا الدول تتفاوت هي أيضاً في الحجم والوزن ، وغير ذلك من الاعتبارات .

وقد ترتب على ما نشاهده من الاختلاف الكبير بين الدول أن أصبح بعضها يدعى صراحة الدول الكبرى . وقبل الحرب كان في العالم سبع دول كان يطلق عليها باتفاق الجميع هذا الوصف . ولا أعرف أن كاتباً أو مفكراً سياسياً قد حاول أن يتحدى هذه التسمية أو ينادى ببطانها . من هذه الدول خمس في أوروبا ، وهي بحسب الترتيب الأبجدي ألمانيا وإيطاليا وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة . واثنان خارج أوروبا وهما الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية ، واليابان في آسيا . . .

وهذا التمييز بين الدول اعترفت به عصبة الأمم في نظمها ودستورها ، إذ خصصت لكل من الدول الكبيرة — أثناء وجودها في حظيرة العصبة كرسياً ثابتاً في مجلس إدارتها ، بينما ينتخب من الدول الأخرى عدد محدود ليكون في المجلس بضع سنين ، ثم يحل مكانه لغيره من الدول غير الكبيرة .

وقد أحفظ هذا النظام بعض الدول ، التي كانت تطمح في أن تدخل في نطاق الدول الكبرى ، وأرادت أن يكون لها كرسى ثابت لا يتزعزع في مجلس العصبة . وهذه الدول هي — بوجه خاص — البرازيل ، واسبانيا ، وبولنده . فتقدم كل منها ، في وقت من الأوقات ، يطالب بمكان ثابت في المجلس ، ولكن طلبه قوبل بالرفض التام ، واستقالت البرازيل بعد ذلك من العصبة ، ولم تشترك في أعمالها . ولاشك أن هذه الدول الثلاث في حالة وسط ، أي أنها على هامش الحدود بين الدول الكبيرة وغير الكبيرة ، وقد عز عليها بوجه خاص أن ترى ألمانيا وهي الحضم اللدود تنضم إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٥ فتمنح مكاناً دائماً في المجلس ، وتحرم هي من ذلك الامتياز .

والآن يحسن بنا أن تفكر قليلا في المقياس الذي نقيس به الدول — إذا كان من الممكن أن نجد هذا المقياس — والذي بمقتضاه سمحنا لأنفسنا أن نصف دولة مثل إيطاليا واليابان بأنها من الدول الكبرى ، وأبيننا أن نطلق هذا الوصف على دولة مثل هولنده وبولنده والبرازيل والسويد .

ولنبداً ببحثنا باستعراض العناصر المختلفة التي قد تتميز بها دولة على دولة ، لكي تتمكن من الموازنة بين تلك العناصر ، لعلنا نهتدى إلى أيها أكبر خطراً في تصنيف الدول ورفع بعضها فوق بعض درجات . فإننا إذا وصفنا رجلاً بأنه عظيم ، فلا بد لنا أن نبني هذا الوصف على بعض الاعتبارات الجسدية أو الثقافية أو العقلية أو المالية ، أو على هذه كلها أو بعضها . أما في الدول فإننا نستطيع أن ننظر إلى الأمور الآتية : المساحة ، عدد السكان ، درجة الثقافة ، التعليم — حظ الأمة من الرخاء وخفض العيش — مقدرة الشعب الاقتصادية ( الإنتاج الزراعي والصناعي ) — امتلاك المستعمرات — التفوق الحربي .

وعلى الرغم مما قد يعترض القارئ من الصبر لا بد لنا أن نعرض لكل من هذه العناصر على حدة :

## ١ — المساحة

لننظر أولاً إلى المساحة ، فإن الاختلاف فيها معناه أن بعض الدول تستأثر بنصيب عظيم من سطح اليابس ، وتتفوق في هذا على غيرها من الدول . ولا شك أن بعض الدول الكبيرة ذات مساحة عظيمة مثل الولايات المتحدة وروسيا . ولكن أراضى سائر الدول الكبرى متوسطة في المساحة ، فأيطاليا أصغر مساحة من بولنده واسبانيا وفنلنده وبلاد السويد والنرويج وتركيا . والمملكة المتحدة ( المؤلفة من إنجلترا وبلاد الغال ، واسكتلنده وشمال إرلنده ) أقل في المساحة من إيطاليا ، وبالتالي فهي أقل من تلك الدول ، ومن دول أخرى كثيرة مثل يوجوسلافيا ورومانيا .

كذلك إذا نظرنا إلى دول عظمة الرقعة مثل البرازيل ( وهي تزيد على نصف أوربا ) أو استراليا أو كندا ، فإننا نجد مساحة هائلة ولكن الدولة التي تسيطر عليها ليست معدودة في الدول الكبرى .

فهل معنى هذا أن المساحة عنصر قليل الخطر ، لا يقام له وزن بين الدول ؟ وكيف يمكن أن تكون المساحة عنصراً ضئيلاً الخطر ، مع أن الأرض هي « المجال الحيوي » وهي موطن الشعوب ومصدر خيراتها وينبوع ثروتها . . . ومن أجل الأرض تناحرت الشعوب ، واستعرت الحروب . . . ولئن كانت ألمانيا قد أثارت في العالم حرباً شعواء من أجل إقليم صغير يدعى دانزج ، فكيف يجوز لقائل أن يزعم أن الأراضي ليست بالأمر الكبير الخطير ؟

والرد على هذا الاعتراض هو التسليم بأن المساحة عنصر هام من عناصر القوة لكل دولة من الدول ، ولكن الدول — مع هذا — لا تتفاوت ، ولا يفضل بعضها بعضاً لمجرد المساحة ، وذلك لأمرين : أولهما أن العبرة في المساحة بالكيف ، لا بالكم ، ورب ميل من الأرض خير من ألف ميل . وثانيهما أن هنالك اعتبارات أخرى لا تقل خطراً عن مجرد المساحة ، مثل موارد الثروة التي تشتمل عليها تلك الأرض ، وما عمله السكان للانتفاع بتلك الأرض . وهكذا نصل إلى الاعتبار الثاني الهام وهو :

#### ٢ - عدد السكان

ولا شك في أن عدد السكان عنصر من أهم العناصر ، التي توزن بها أقدار الدول ، وكثيراً ما نسمع الناس يفخرون بأن عددهم ضخم كبير . . . وليس الوقت ببعيد يوم كنا نسمع صيحة من زعيم إيطاليا عظيم ، ينبئ العالم بأن لديه ثمانية ملايين من الحراب ، معدة مهياة ليوم من الأيام ، فن ذا الذي يجرؤ بعد هذه الصيحة أن ينكر أن إيطاليا من الدول الكبيرة ؟

أجل إن عدد السكان أمر خطير ، والدول الخمس الأوروبية ، التي سلم الجميع قبل الحرب أنها من الدول الكبرى ، هي في الوقت نفسه أكثر دول أوروبا سكاناً ، إذ لا يقل عدد سكان إيطاليا ، وهي أصغرها ، عن ٤٢ مليوناً من الأنفس ، نقطع النظر عما بأيديهم من السيوف والحراب . . .

وبلى هذه الدول الخمس في السكان بأوروبا يولنده التي بلغ عدد سكانها ٣٥ مليوناً ، ولهذا رأيناها تطمح لأن تعد في جملة الدول الكبرى . ولكن طلاب الجغرافيا السياسية يعلمون أن ذلك الطموح سابق لأوانه ، لأسباب كثيرة منها

أن بولنده دولة حديثة التكوين ، ولم تندمج بعد الاندماج الكافي ، وسكانها يشتملون على عدد كبير من العناصر غير البولندية ، فقد كان فيهم بضعة ملايين من الروس ، وبضعة ملايين من اليهود ، وعدد لا يستهان به من الألمان ، وغير هؤلاء من الأجناس .

وإذا نظرنا خارج أوروبا نرى أن البرازيل تضارع فرنسا وإيطاليا في عدد السكان ، ولكن نسبة عالية من سكانها تتألف من المهاجرين الذين لم يندمجوا بعد . بل أكثرهم لا يعرف لغة البلاد ، ولم يتشرب روحها وتقاليدها . والذي أرجوه أن تصبح البرازيل يوماً في عداد الدول الكبيرة ، ولكن هذا اليوم لم يحن بعد .

كذلك الصين لم تكن تعد فيما مضى من الدول الكبرى ، مع أن الشعب الصيني يحتل مساحة كبيرة من الأرض ، ويعيش في وطن غني التربة طيب الهواء ، وافر الماء كثير المعادن والكنوز ، والسكان أكثر شعوب الأرض عدداً . إذ يزيدون على ٤٠٠ مليون من الأنفس ، والشعب الصيني عريق في الحضارة المادية والأدبية ، وظالما أنجب الحكماء والعلماء ، وكان مضرب الأمثال في التفوق الفنى على مدى العصور .

لماذا — إذن — لم تكن الصين من قبل تحسب في عداد الدول الكبرى ، مع أن اليابان التي اقتبست حضارتها من الصين كانت تعد واحدة من تلك الدول ؟ أيمكن أن يكون هنالك خطأ في الموازين التي توزن بها الدول ، ولهذا لم تدخل الصين في عداد الدول الكبرى ؟

كلا ! ليس هنالك خطأ في المقاييس ، ولم يكن الكتاب السياسيون مخطئين إذ لم يعدوا الصين من الدول الكبيرة ، وهذا للأسباب الآتية :

السبب الأول : أن الشعب الصيني كانت تعوزه الوحدة السياسية ، التي تمكنه من أن يعمل في الأوقات العصيبة وهو موحد الرأى متفق الكلمة . كانت كل واحدة من مديريات الصين تتمتع بالاستقلال التام ولم يكن للحكومة المركزية نفوذ عظيم ؛ ولذلك اتجهت جهود الزعماء في الزمن الحديث إلى تنظيم التعاون بين الولايات الصينية ؛ وخشيت اليابان نجاح هذه الجهود ، فبادرت بالأغارة على الصين عام ١٩٣١ ، ثم عام ١٩٣٥ .

السبب الثاني : أن الشعب الصيني تعوزه وحدة الثقافة ، فان في الصين لغات

عديدة ، أشهرها لغة ماندارين ، التي توشك اليوم أن تكون هي اللغة الرسمية للبلاد كلها .

السبب الثالث : أن الحضارة الصينية القديمة لا تكفي في نظر رجال السياسة اليوم ؛ بل لا بد من مجارة الحضارة الحديثة ، سواء أكانت هذه المجارة خيراً أو شراً .

والأمل قوى — على الرغم مما يبدو اليوم من علامات الانشقاق بين الأحزاب الصينية — أن الجهاد العنيف التي احتملته الصين ، والخطوب التي عاتها في هذه الحرب الضروس ، ستخلق في أبنائها شعور الوحدة والتعاون ، وروح القومية المشتركة .

وما يقال عن الصين ينطبق إلى حد بعيد على الهند ، الكثيرة السكان ، الغنية الموارد ، ولكنها — إلى جانب هذا — قد تنوعت وتعددت فيها اللغات والثقافات ، واشتملت على إمارات مستقلة أو شبه مستقلة . فإذا أمكن التغلب على هذه العقبات ، جاز لنا أن نتوقع أن نرى الهند أيضاً في عداد الدول الكبيرة .

وصنموة القول أن عدد السكان عامل خطير في قوة الدولة . وأن الأقطار القليلة السكان لا تستطيع أن تطمح إلى احتلال مركز ممتاز بين الدول فهناك دول صغيرة لا يحول بينها وبين بلوغ مرتبة الدول الكبرى سوى قلة السكان ، مع أن أبنائها يضارعون أرق الشعوب في أي قطر من الأقطار ، ففي هولنده مثلا ، وسويسره وبلجيكا ودانمارك وتشيكوسلوفاكيا أم تتمتع بأوفر قسط من التقدم والرقى الثقافي والأدبي . ولكن حالت قلة عددهم دون بلوغهم مرتبة الدول الكبيرة .

ولا عبرة بما يقال من أن مخترعات جديدة مثل القنبلة الذرية ونحوها ستسوى بين الدول ، فإنها إذا أصبحت ملكا للجميع زال أثرها كعامل يميز بين الدول .

وهكذا نرى أن صغر المساحة وقلة السكان عائقان لا يستهان بهما في تقدير الدول طبقاً للموازن المقررة أو شبه المقررة لدى الكتاب السياسيين .

والآن أعرض بسرعة للعناصر الباقية من عناصر القوة الدولية ، وسأتناولها باختصار لأنها متصلة ومرتبطة بما تقدم ذكره أشد الارتباط .

٣ - الثقافة

لا أظن أن أحداً منا يشك في أن الشعب الذي بلغ شأواً كبيراً في العلم والفن ينال بهذا مرتبة عظيمة من التقدير ، ويؤهل نفسه بهذا لمكان محترم بين الشعوب . والرقى الثقافي يجعل الأمة الصغيرة العدد أعظم خطراً من أمة قد تفوقها في العدد ، ولكنها تقصر عنها في ميادين العلوم والفنون . وقبل الحرب كان العالم ينظر إلى ألمانيا — مثلاً — ويرى أنها دولة أعظم من روسيا ، لأن الناس كانوا يعدون روسيا — إن خطأ أو صواباً — أقل ثقافة من ألمانيا . كذلك كان لفرنسا دائماً شأن أعظم من إيطاليا ونفوذ أكبر في جميع أنحاء العالم بسبب تفوق فرنسا الثقافي بوجه خاص .

٤ - مستوى المعيشة

من الأمور التي يجوز أن نخطر للمرء كقياس لتقدم الأمم مسقوى معيشتها ، أي درجة تمتع السكان جميعاً « بأسباب الراحة والرعاية » مثل طيب الغذاء ، وكفاية الملابس والمسكن ، والعناية الصحية ، ووفرة فرص التعلم والتأديب . فيكون مقياس عظمة الدول درجة تحررها من الفاقة والمرض والجهل والاجرام .

هذا المقياس يبدو لأول وهلة كأنه المقياس العادل ، ولو أننا اتبعناه في تقديرنا لكانت أرقى دول العالم دولة مثل زيلنده الجديدة أو دانمارك أو سويسره أو هولنده ، حيث يتمتع السكان بمعيشة أرقى وأمثلة مما نجده في جميع الدول الكبرى على الاطلاق .

أما السبب في أن هذا المقياس لا يؤخذ به ، فهو أنه في الحقيقة مقياس لرقى « المجتمع » وليس مقياساً لقوة « الدولة » . ولا يكفي — مع الأسف — رقى المجتمع وحده لاحتراز ذلك النفوذ العظيم في العالم الذي يؤهل الدولة للمكانة الأولى بين الدول .

٥ - امتهك المستعمرات

ولقد يخيل إلينا أن الدول صاحبة المستعمرات هي أكبر دول العالم ؛ وأن امتلاك أقطار فيا وراء البحار أو أمام البحار ، شرط أساسي للتفوق بين الدول . وقد وقرت هذه الفكرة في نفوس كثير من الناس ، وطالما لعبت بقول الساسة ، وكانت سبباً في إثارة الحروب والاضطرابات الدولية . وقد نادى ألمانيا من قبل بأن لها « حقاً » في حيازة المستعمرات ، وكذلك طالبت بولنده بمثل هذا . وها هي ذى إيطاليا قد أقحمت نفسها في الحرب العالمية الأولى والثانية ، من أجل أطاعها الاستعمارية . وقد ساقها هذه السياسة إلى التمزق والدمار . وكادت أن تقضى القضاء الأخير على الشعب الايطالى الممتاز بين شعوب أوروبا .

وعلى الرغم مما وقر في الأذهان من أن المستعمرات سبيل إلى العظمة أو أنها من مكملات العظمة ؛ فانها فكرة خاطئة ، بل هي في الحقيقة إقرار بالحقارة والضعفة ، لأن الدولة التي تظن أنها لا تعظم إلا بمستعمرة تحوزها ، تعترف ضمناً بأنها عاجزة عن أن تكون عظيمة بنفسها وبأبنائها ومواردها . وأسوق هنا دليلاً على خطأ هذه الفكرة أمرين : أولهما أن هنالك دولاً لا تقتنى مستعمرات ، وكانت مع ذلك معدودة في الدول الكبرى ، ولا يعارض في هذا أحد . منها ألمانيا كما كانت قبل الحرب ، بل وقبل العهد النازى نفسه ، ومثل امبراطورية النمسا والمجر قبل عام ١٩١٤ ، والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية ليس لها مستعمرات تستحق الذكر ، وإيطاليا نفسها لم تكن تملك قبل الاستيلاء على الحبشة سوى بضع مساحات صحراوية قليلة النفع ، وأظن أن جميع العقلاء يسمون بأن الاستيلاء على الحبشة ، فترة من الزمن ، لم يزد في عظمة إيطاليا شيئاً .

الأمر الثانى : أن هناك دولاً صغيرة تملك مستعمرات واسعة الأرجاء ، تخص بالذكر منها هولنده وبلجيكا والبرتغال ، ومع ذلك فإن هذه الدول لم تكبر بهذا ولم تعظم ؛ ولم تبلغ بمستعمراتها مرتبة ترفعها عن كونها دولاً صغيرة .

٦ و ٧ — التفوق الاقتصادي والحربي

إن التفوق في الميدان الاقتصادي ، أى في إنتاج الغلات الزراعية والصناعية والتفوق الحربي هما في الحقيقة أمر واحد . ومع التسليم بأن « صفة » المحارب لا يزال لها بعض الشأن في الحروب الحديثة ، فإن « عدة » المحارب والأدوات الجهنمية التي يحارب بها لها شأن أكبر وأخطر . فلقد انتهى الزمن الذي كان فيه البطل الصنديد يقف منفرداً والسيوف يلعب في يمينه والدرع السابغة في يساره ، وينادي هل من مبارز ؟ هل من مناجز ؟ ثم يكر على الصفوف ، فيقتل الألوف ، ويوزع الختوف . لأن جاز مثل هذا الأمر في العصور الغابرة فإنه لن يجوز في عصرنا هذا . وإنما التفوق الحربي اليوم هو في إنتاج المدافع والطائرات والسفن والدبابات والقنابل المدمرة المخربة ، وسائر العدة الحربية ، التي لا تكاد تقع تحت حصر . وهذه العدة ما هي إلا جزء من الانتاج الصناعي لكل دولة . ولهذا كان التفوق الاقتصادي والحربي في الواقع شيئاً واحداً .

ويستند التقدم الاقتصادي إلى أمرين : أولهما خاص بالبلاد ، والثاني خاص بالسكان ، فأما البلاد فيقاس تفوقها بوفرة الغلات الزراعية ، ووفرة الوقود اللازم لتوفير القوة ، ووفرة المعادن والمواد الأولية اللازمة للصناعة ؛ ويوشك ألا يكون بين الدول الكبرى التي ذكرناها من تتوافر لديها جميع عناصر الانتاج الاقتصادي ، فألمانيا قليلة البترول والنيكل والنحاس ، ومواردها في الحديد لا تكفيها . وفرنسا خالية تماماً من البترول ، وإيطاليا واليابان فقيرتان في المعادن والوقود . وبريطانيا قليلة المواد الغذائية والبترول ، والولايات المتحدة وروسيا أوفر الدول غلات ، ولكنها فقيرة في المطاط وفي غلات المناطق الحارة . غير أن هذه الدول كلها تشمل على موارد اقتصادية عظيمة ، رغم افتقارها إلى بعض الغلات .

أما الأمر الثاني العظيم الخطر في الانتاج فهو مقدرة الشعب على استغلال هذه الموارد ، وعلى تنظيم الصناعة تنظيمًا يضمن أكبر وأوفر إنتاج ممكن ، ويكفل للأمة اتساعاً واسعاً في تجارتها العالمية ، وازدياد ثروتها تبعاً لذلك . ولعل هذا المقياس ، أعنى التفوق في الميدان الاقتصادي هو المقياس الذي

اتبعه الناس ، عن صمد أو غير صمد ، في تقديم الدول بعضها على بعض ، لأنه يعبر عن أمرين هما الركنان الخطيران في كيان كل دولة : وهما غنى الأرض ومواردها من جهة ، وكفاية الشعب ومقدرته على استغلال تلك الموارد من جهة أخرى .



وهكذا أوصلنا البحث والتنقيب إلى المقياس الذي تقاس به أقدار الدول ، وإلى تفسير لعله قريب من الصواب ، إلى تلك الظاهرة السياسية الكبرى في العالم ، وهي انقسام الدول إلى دول كبيرة ، ودول غير كبيرة . . . وقد يجوز لنا ، والحال كما وصفنا ، أن نقترح مقياساً حسابياً لتفوق الدول على النحو الذي تتبعه في ترتيب التلاميذ درجات في جداول الامتحان ، ومن الممكن أن يكون هذا المقياس على النحو الآتي :

إن كل دولة تتألف من ثلاثة عناصر :

(١) مساحة من الأرض .

(٢) عدد من الناس .

(٣) ما يعمله الناس في تلك الأرض ؛ وإني أقترح أن تمنح الدرجات بحيث يكون للأرض ( أعني مساحتها وخصوبتها ومعادنها الخ ) ٢٥ درجة ، وللسكان ( عددهم واستعدادهم وثقافتهم الخ ) ٢٥ درجة ؛ ولنشاط السكان وحسن استغلالهم لأرضهم ٥٠ درجة . ولا شك أنه في وسع القارئ البليغ أن يمنح كلاً من الدول الكبرى درجات على هذه الصورة ، ثم يرتبها بحسب تقدير الدرجات إلى برنجي وإيكنجي وهلم جرا . . .

وبعد فإن هذه الحرب العالمية الثانية ، قد بدلت من أوضاع الدول الكبيرة وغيرت ، وحذفت من عداد هذه الدول ثلاثاً سحقتها الحرب سحقا ومحقتها محقاً ، ألا وهي اليابان وألمانيا وإيطاليا ، ومع أن المسرح الدولي هو سطح الأرض ، الذي لم يتغير كثيراً ، فإن ثلاثة من كبار الممثلين ، قد انتزعت عنهم الأدوار الفخمة الضخمة ، التي كانوا « يلعبونها » . وقيل لهم إنكم منذ اليوم ستزومون لعب الأدوار الثانوية ، ولن يكون لكم في المسرح سوى مكان تافه ضئيل .

وهكذا خرج ثلاثة — ولو مؤقتاً — من أكابر اللاعبين ؛ وبقي أربعة .

ولكن ليس هذا كل ما طرأ على المسرح من التبديل والتحوير ، والترتيب والتدوير . بل إننا رأينا في الحقيقة مسرحاً جديداً له مظاهر تبعت على إيمان التفكير وإنعام النظر ؛ فقد أصبحنا يقال لنا أحياناً أن كبار الممثلين خمسة ، وطوراً يقال لنا إنهم ثلاثة . فيقال اجتمع الثلاثة الكبار تارة ، واجتمع الخمسة الاقطاب تارة أخرى . فأما الثلاثة الكبار فهم أمريكا وبريطانيا وروسيا ( على الترتيب الأبجدي ) وأما إذا كانوا خمسة فإن هذا يكون بإضافة كل من فرنسا والصين . . .

وهناك أدلة كثيرة تثبت أن هذه الفوضى قد حيرت كثيراً من العقول ، وأشاعت بين الناس العجب والذهول . وأخذ الناس يتساءلون ما بال هؤلاء الكبراء يكونون خمسة اليوم ، ثم يصبحون ثلاثة غداً ؟

لقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بمبدأ الكبراء الخمسة ، وجعل لهم مكانهم الدائم في مجلس الأمن كما كان للكبراء السبعة مكان دائم في مجلس العصبة والميثاق هو دستور الأمم الجديد ، وبراسها الذي يرضى لها السبيل إلى مستقبل باهر يحف به الأمن والرءاء والعدل والارتقاء . فلماذا إذن كل هذا التخليط والاضطراب ، ولماذا يكون الكبراء أحياناً خمسة وأحياناً ثلاثة ، مع أن مثل هذا الاضطراب لم يكن له وجود قبل هذه الحرب ، يوم كان عدد الكبراء سبعة باعتراف الجميع وإقرار الخلق طراً .

إن السبب في هذا أن مسرح السياسة قبل الحرب ، كانت تمثل فيه رواية واحدة . أما اليوم فإن في المسرح الدولي روايتين ، تتعاقبان في التمثيل : الأولى رواية عظيمة الخطر ، وليس فيها من كبار الأبطال إلا ثلاثة ، والثانية أقل خطراً وقد سمح في إبانها يكون كبار الممثلين خمسة . فإذا ذكرت هذا أيها القارئ أدركت الفرق بين الحالين ، ووضح الصبح لدى العينين .

ولقد تميزت أحد الساسة الإنجليز ، وهو الأستاذ هارولد لاسكي ، فوصف بريطانيا بأنها اليوم دولة في المرتبة الثانية . فلامه الناس جميعاً ، لأن مثل هذا الأمر لا ينبغي أن يقال ، مع أننا لو أعطيناها درجات في المواد السابقة التي ذكرتها من قبل لما كان من الصعب أن تنجح وأن يكون ترتيبها متقدماً . . .

كذلك يهمس بعض الناس بأن حشر الصين في زمرة الدول الكبيرة أمر أقل ما يقال فيه إنه سابق لأوانه . . . وإني أستغفر الله لهؤلاء الناس ولما

